

Distr.: General  
4 August 2016

Arabic  
Original: English

جمعية الأمم المتحدة  
للبيئة التابعة لبرنامج  
الأمم المتحدة للبيئة



جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة  
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة  
الدورة الثانية  
نيروبي، ٢٣-٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦

١٣/٢ - الإدارة المستدامة لرأس المال الطبيعي من أجل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، وأهداف التنمية المستدامة وغاياتها،

وإذ تشير أيضاً إلى الفقرة ٢ من مقرر مجلس الإدارة ٨/٢٧ والقرار ١٠/١ الذي اعتمده جمعية الأمم المتحدة للبيئة، والذي يسلم بأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وضعت مختلف النهج والرؤى والنماذج والأدوات لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر،

وإذ تقر بأن رأس المال الطبيعي هو مفهوم معناه لا يزال قيد النقاش، وأنه لأغراض هذا القرار فإن أصول رأس المال الطبيعي لها قيم أساسية مختلفة وتخضع للولاية الوطنية والسيادة الوطنية،

وإذ تضع في اعتبارها أن الإدارة المستدامة لرأس المال الطبيعي ستسهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تضع في اعتبارها أيضاً أهمية إدماج البيانات والمعلومات المتعلقة برأس المال الطبيعي في التحليل الاقتصادي وفي عمليات التخطيط وصنع القرار على المستوى الوطني فيما يخص الإدارة المستدامة واستخدام هذه الموارد،

وإذ تحيط علماً بحقيقة أن رأس المال الطبيعي وآليات التقييم والمحاسبة الخاصة بالموارد الطبيعية يمكن أن تساعد البلدان على تقييم وتقدير القيمة الكاملة لرأس مالها الطبيعي ورصد التدهور البيئي،

وإذ تقر بالتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء، في مجال التقييم الدقيق لرأس مالها الطبيعي واحتسابه في تحليلاتها الاقتصادية، ومراعاته في صنع القرار، والحسابات القومية وعمليات التخطيط الإنمائي،

وإذ ترحب بالاتفاق الذي توصلت إليه اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بشأن نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية بوصفه معياراً إحصائياً والقرار الذي اتخذته بتشجيع تطبيق حسابات النظم الإيكولوجية الخاصة بالنظام ومواصلة تحسينها،

وإذ تلاحظ أن وجود المؤسسات التي تتسم بالكفاءة وتشمل الجميع، والسياسات والقوانين المناسبة، وتنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة، بما في ذلك نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، يمكن أن يسهم في تعزيز الحوكمة الرشيدة في الإدارة المستدامة لرأس المال الطبيعي،

وإذ تشير أيضاً إلى أن الاستغلال المستدام لرأس المال الطبيعي على نحو يكفل حماية النظم الإيكولوجية ويقلل من التدهور البيئي يمكن أن يساعد البلدان على إضافة قيمة لأصولها البيئية وبالتالي المساهمة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تحيط علماً بالنتائج المتعلقة بمناقشات رأس المال الطبيعي، بما في ذلك نتائج الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، الذي عقدت تحت شعار "إدارة رأس المال الطبيعي في أفريقيا من أجل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر"؛ والمؤتمر الدولي المعني بالتقييم والمحاسبة لرأس المال الطبيعي للاقتصاد الأخضر في أفريقيا؛ ومنتدى التنمية الأفريقي الثامن؛ ومؤتمر القمة من أجل الاستدامة في أفريقيا، الذي عقد في غابوروني في عام ٢٠١٢؛ وحلقة العمل الإقليمية للمحاسبة الطبيعية في منطقة أوروبا ووسط آسيا، التي عقدت في اسطنبول في عام ٢٠١٥ مع التركيز على محاسبة رأس المال الطبيعي، ضمن مسائل أخرى،

وإذ تؤكد أن أنشطة البحث والتطوير، والتكنولوجيا المبتكرة، وتعبئة الموارد المالية، وبناء القدرات، وتقاسم المعارف بين البلدان هي أنشطة مهمة لكي تدير هذه البلدان على نحو مستدام رأس مالها الطبيعي،

١- تدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير لتعزيز الإدارة المستدامة لرأس المال الطبيعي، بما في ذلك حماية خدمات النظام الإيكولوجي ووظائفه، كجزء من المساهمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة؛

٢- تدرك أهمية النهج المتكاملة والشاملة والمتوازنة لإدارة رأس المال الطبيعي الرامية لتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية وتعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر بطريقة منسقة وفعالة. ويتعين أن تهدف هذه النهج إلى ما يلي:

(أ) زيادة الوعي بشأن تقدير موارد رأس المال الطبيعي وإضافة قيمة لها،

(ب) بناء القدرات لإدماج التقييم والمحاسبة لرأس المال الطبيعي ومساهمات الموارد الطبيعية في التخطيط الوطني وصنع القرارات من أجل التنمية المستدامة؛

(ج) تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم بناء القدرات ووضع نهج وتكنولوجيات ابتكارية لتعزيز إضافة القيمة لرأس المال الطبيعي؛

٣- تدعو الدول الأعضاء لإدماج المعلومات والمعارف بشأن تحليلات رأس المال الطبيعي في الحسابات الوطنية والتخطيط الإنمائي وصنع القرار، لا سيما من خلال تنفيذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية وغيره، من أجل تحسين الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة؛

٤- تطلب إلى المدير التنفيذي، بالشراكة مع الدول الأعضاء، أن يواصل تعزيز الجهود التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك، من جملة جهات، المبادرة المعنية بالفقر والبيئة، والخدمات الاستشارية للاقتصاد الأخضر، والشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر، التي ترمي إلى ما يلي:

(أ) تقييم ورصد أوضاع رأس المال الطبيعي واتجاهاته؛

(ب) النظر في دمج البيانات والمعلومات والمعارف المتصلة برأس المال الطبيعي في وضع السياسات وصنع القرارات؛

(ج) بناء القدرات في الدول الأعضاء لتطبيق جملة نظم من بينها نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، بما يتسق مع مبادرات الدول الأعضاء مثل إعلان غابورون؛

٥- تطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي في شراكة مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين أن يقدم الدعم للبلدان، بناء على طلبها ورهنأ بتوافر الموارد، لتعزيز ما يلي:

(أ) التوعية برأس المال الطبيعي واحترام الطبيعة، ومساهمتها في التنمية المستدامة للبلدان ورفاه سكانها؛

(ب) آليات بناء القدرات من أجل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية ومحاسبة رأس المال الطبيعي؛

(ج) الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز الإدارة المستدامة لرأس المال الطبيعي، وإضافة القيمة والمحاسبة، وعكس مسار التدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي؛

(د) البحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية، فضلاً عن القدرة التقنية على الإدارة المستدامة لرأس المال الطبيعي الوطني؛

٦- تطلب كذلك إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٩.

الجلسة العامة السادسة

٢٢ أيار/مايو ٢٠١٦